

بعد مكالمة مع صدام حسين وبحضور علي عبدالله صالح..

لماذا جرى التعجيل بالوحدة؟ ولماذا تم جر البيض إلى مكيراس؟

الاتفاق بالتعجيل وتسليم الجنوب لعلي عبدالله صالح بطبق من ذهب. فخامة الرئيس علي سالم البيض، سعادة الوزراء الجنوبيون، المشاركون في لقاء مكيراس، أفيدونا إن كنتم قادة وصادقين، ما هي الصفقة التي تمت بينكم مع صدام وعلي عبدالله صالح؟ وبأي ثمن كان؟

من حقي كجنوبي أن أعرف بعد أن أبلغني مسؤول جنوبي - أحتفظ باسمه - قبل أيام من أن الجنوب تعرض لمؤامرة لتسليمه للشمال، ولكن للأسف لا أحد يكتب تلك الأحداث، ولا يعطي تفاصيل، ولا يكشف أسراراً، وكأن قضية الجنوب شأن خاص به يسلمنا متى يشاء ويتحدث عن استعادة دولة هو من سلمها كيفما يشاء.

ربما يقول البعض إن هذا صار جزءاً من التاريخ، ولكني أقول إن من يريد أن يقنعني بالمستقبل الذي يحمله للجنوب عليه أن يكشفني بدوره في تلك الأحداث التاريخية التي يجب أن نتعلم من أخطائها لا أن نكرها وكأننا قوم بلا عقول.



برفض الشمال لها، وهو ما كان يعلم به الثلاثي البيض وصالح وصدام الذي كان يهين لغزو الكويت. يناير شهر شؤم على الجنوبيين، ففي يناير 1986 جرت تلك الأحداث التي أنهت الجنوب سياسياً، وفي يناير 1990 جرى في مكيراس

كان الجنوب مهياً للوحدة ليس حبا بالشمال بل هروبا من النظام في الجنوب. إذن حدث شيء في صنعاء ومن ثم في مكيراس أدى إلى القبول بالهرولة إلى الشمال وإلغاء استحقاق شعب الجنوب والذي إن تم لفشلت الوحدة

أعمالها. السؤال الذي أتمنى أن يجيب عنه الأستاذ علي سالم البيض وهو مازال حياً ويستطيع الرد هو: ما سر المكالمة الهاتفية بينه وبين صدام حسين في صنعاء في يناير 1990 وبحضور علي عبدالله صالح؟

لماذا جرى التعجيل بالوحدة بعد تلك المكالمة؟ ولماذا تم جر البيض والوفد المرافق له إلى مكيراس بحجة توديعه من قبل صالح إلى آخر نقطة جنوبية مع الشمال وهناك تم الاتفاق والتوقيع على الإسراع بالوحدة؟

هذه حقائق تاريخه ومدونة أحداثها ولكن تفاصيل ما جرى بداخلها لا تزال في طي الكتمان. أتمنى أن يميظ الأستاذ علي سالم البيض اللثام عن سر مكالمة صدام ولقاء مكيراس لأنه من حق شعب الجنوب أن يعرف كيف ولماذا تم ذلك في غفلة من شعب الجنوب وإلغاء أهم استحقاق في وثيقة 30 نوفمبر 1989 والتي نصت على إجراء استفتاء على دستور دولة الوحدة قبل قيامها، خاصة وأن صالح كان يعلم أن الشمال لن يوافق على الوحدة حينها، في الوقت الذي

كتب/ لطفي شطارة:

دائماً ما أستغرب له أن السياسيين اليمنيين سواء في الشمال أو الجنوب لا يكتبون عن تاريخهم ومشاركتهم في الأحداث التي مرت بها اليمن بدولتيه وكانوا صناعتها سلباً أم إيجاباً.

في البحث عن الإجابة لهذا السؤال الكبير توصلت إلى قناعة مختصرة ومقتضبة، وهي أن سياسينا يخافون أن يكتبوا مذكراتهم؛ لأنه لا يستطيع أن يشير إلى أي دور سلبي أو مؤامرة كان هو طرفاً في صنعها.. فمن يقبل مثل الأسباب التي أدت إلى الوحدة بالطريقة التي تمت فيها يكشف أن من صنعها هم من تأمروا عليها، وللأسف جاء لقاء مكيراس بعد اجتماع صنعاء بين علي سالم البيض وعلي عبدالله صالح في يناير 1990 والذي من خلاله تم الاتفاق مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين على سرعة التعجيل بالوحدة بدلا من 30 نوفمبر 1990 إلى 22 مايو 1990 أي ستة أشهر قبل الموعد المتفق عليه وقبل أن تنتهي كثير من اللجان من

الحكم بإعدام قاتل الطفلة (حنين البكري) رمياً بالرصاص..

العدالة تنتصر لدم (حنين)

الأمناء/ خاص:



والذي قضى منطوقه من واقع مسودته بالآتي:

أولاً: قبول الدفع والطلبات المقدمة من المتهم عبر محاميه شكلاً ورفضها موضوعاً لعدم قانونيتها ووجاهتها وفقاً لما علناه بالحيثيات.

ثانياً: إدانة حسين محمد حسين هرهرة بجريمة القتل العمد الحي للمجني عليها حنين إبراهيم سالم البكري المنسوبة إليه بقرار الاتهام بالبند أولاً، ويعاقب عليها بالإعدام رمياً بالرصاص حتى الموت قصاصاً شرعياً لقتله عمداً وعدواناً نفساً معصومة الدم هي المجني عليها حنين إبراهيم سالم البكري.

ثالثاً: إدانة حسين محمد حسين هرهرة بجريمة الشروع بقتل المجني عليها راوية إبراهيم سالم البكري المنسوبة إليه بقرار الاتهام بالبند ثانياً، ويعاقب عليها بالحس لمدة ثلاث سنوات حقا عاماً مع مراعاة تطبيق العقوبة الأشد.

رابعاً: مصادرة أداة الجريمة وهي آلي روسي (عطفة) (11) مسطرة موديل 1962م ورقم (yy 1845) المضبوط لدى النيابة العامة لصالح الخزينة العامة للدولة كعقوبة تكميلية. خامساً: إلزام المحكوم عليه بدفع مخاسير التقاضي وأتعاب المحاماة مبلغ وقدره مليون ريال يماني (1,000,000) ريال يماني تسلم لورثة المجني عليها. سادساً: حيق الطعن مكفول للأطراف قانوناً خلال المدة القانونية خمسة عشر يوماً تحسب من تاريخ النطق بالحكم. سابعاً: إعادة ملف القضية للنيابة العامة للتصرف قانوناً. حضر الجلسة محامي المتهم ياسر شماخ ومحامو أولياء دم المجني عليهما المكون من عارف الحامي وصالح البعداني ومحمد سعيد البان وخالد علي ناصر وباسم الفقير.

عقدت محكمة المنصورة الابتدائية، صباح أمس الاثنين، جلستها الثامنة وسط إجراءات أمنية مشددة وحضور جماهيري كبير برئاسة القاضي عصام صالح ناصر جررز وأمين السر ماهر سعيد يحيى، بمحاكمة المتهم حسين محمد حسين هرهرة، وبحضور رئيس نيابة استئناف شمال عدن القاضي يحيى ناصر الشعيبي وعضو نيابة المنصورة الابتدائية القاضي محمد عبدالجبار المنصوب، وحضور المتهم، وأولياء دم المجني عليهما حنين وراوية إبراهيم البكري، وذلك بتهمة القتل العمد والشروع في القتل.

حيث كان قرار المحكمة السابق إقفال باب المرافعة وحجز القضية للحكم، وفي الجلسة تم النطق بالحكم بعد تلاوة موجز من أسبابه

قسم التقارير

د. سالم لعور

مدير الإخراج الفني

مراد محمد سعيد

مدير التحرير

غازي العلوي

رئيس التحرير

عدنان الأعجم

المشرف العام

د. صدام عبدالله

الأمناء

alomana2013@gmail.com

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175